السودان: تحديات وفرص الانتقال

بواسطة عبد الرحيم خليفة (/ar/experts/bd-alrhym-khlyft)

يونيو
متوفر أيضًا باللغات:
English **(/policy-analysis/sudans-transition-challenges-and-opportunities)**

عن المؤلفين

عبد الرحيم خليفة (/ar/experts/bd-alrhym-khlyft)

عبد الرحيم خليفة هو اقتصادي في بنك السودان المركزي

تحليل موجز

في العام الماضي **(https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/peaceful-transition-in-sudan-obstacles-along-the-path)** انتصرت سلمية الشعب السوداني علي ثلاثين عاما من الظلم وصّك الشعار الأشهر للثورة بما يعكس توق الشعب ورغبته في تحقق معاني المفردات الثلاث حرية سلام عدالة وأفرزت العملية التفاوضية بنية سياسية ذات فروع سيادية وتشريعية وتنفيذية مكلفة بتحويل هذه الأحلام والمفردات إلى حقيقة

وتم الاتفاق على أن تتكون السلطة التنفيذية من أصحاب الكفاءات غير الحزبية بغرض تحقيق أكبر قدر من التوافق وإبعادها عن التجاذب الحزبي وعليه شُكلت الحكومة في سبتمبر من العام برئاسة الدكتور عبد الله حمدوك وهو خبير اقتصادي تتوفر له خبرات في مجالات متعددة منها إصلاح القطاع العام والحوكمة وبناء السلام وسجل وظيفي مميز يتضمن منظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية لإفريقيا

ومع ذلك واجه حمدوك وحكومته والسودان نفسه عددًا من التحديات على مدى الأشهر التسعة الماضية أدت إلى اختبار الهيكل الحكومي وطرحت سؤالا عما إذا كان باستطاعة السودان أن يحقق استقرارا اقتصاديا في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية وفي حين تمتلك الحكومة سلسلة من الخيارات عندما يتعلق الأمر بالإصلاحات المحلية فإن تيسير إعادة السودان إلى خارطة الاقتصاد العالمي وإعطاء دفعة قوية للاقتصاد عن طريق رفع العقوبات مع تأمين معيار سياسي وأمني يفضي إلى التنمية يمثل ضرورة قصوى لنجاح الإصلاحات الأخرى

السياسة المتصدعة وأسئلة الاقتصاد الشائكة

علي الرغم من أن البعض يري أن الدافع الأساسي للثورة هو وعي الجماهير ورغبتها في تحقيق ذاتها وحفظ كرامتها الإنسانية غير أن الواقع يشير إلي أن تدهور الأوضاع الاقتصادية في أواخر سنوات الرئيس المخلوع وانعكاساتها قد شكل الدافع الرئيسي لشريحة كبيرة من الشعب للانخراط في الثورة **(https://www.bbc.com/news/world-africa-47892742)** ضد النظام القديم . فعقب تشكيلها ورثت الحكومة الانتقالية العبء الاقتصادي مع خزائن خاوية وموارد مبددة وعلى الرغم من المساعدات السخية التي حصل عليها للمجلس العسكري من عدة دول **(https://www.reuters.com/article/us-sudan-emirates-saudi/sudan-has-received-half-the-3-billion-promised-by-saudi-arabia-and-uae-idUSKBN1WN137)** لها أجندتها الخاصة فإن هذا الدعم قد أخذ في التناقص بشكل كبير عقب تشكيل الحكومة وهو أمر يتم تفسيره بمحاولة تدجين الحكومة الانتقالية وخلق نظام يتوافق مع أجندة هذه الدول .

إحدى أشكال المعضلة الاقتصادية للحكومة ووزارة ماليتها هي كيفية التوفيق بين استخدام الموارد المحدودة لتوفير الاحتياجات اليومية من الخبز والوقود والدواء وغيرها وبين استخدامها لتعزيز بنية الاقتصاد وتوسيع قاعدته الإنتاجية بما يضع السودان على أولى عتبات

سلم التنمية في المديين المتوسط والطويل

وقد أثارت هذه المعضلة الخلاف بين بعض التيارات التي تمثل الحاضنة السياسية للحكومة الانتقالية (لجنة الخبراء بقوي الحرية والتغيير) ووزير المالية الذي تتمثل رؤيته للحل في إعادة هيكلة الإنفاق العام وأولوية إصلاح الدعم السلعي الشامل الذي يعتبر عبء يستنزف الموارد ويحد من قدرة الحكومة على إعادة توجيها إلا أن الحديث عن إصلاح الدعم يثير حفيظة بعض مكونات الحاضنة السياسية إذ ترفضه بعض تياراتها **(https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/economist-lifting-of-subsidies-in-sudan-leads-to-social-political-instability)** من منطلقات أيديولوجية حيث تري أن إصلاح الدعم جزء من سياسات صندوق النقد الدولي لإفقار الدولة النامية فيما ترفضه تيارات أخري بحجة عدم ملائمة التوقيت وان هنالك إجراءات ضرورية ولازمة يجب وضعها لتخفيف الأثار السالبة علي الطبقات الضعيفة قبل الشروع في إصلاح الدعم .

وفي إطار التشاور قدمت لجنة الخبراء بقوي الحرية والتغيير مقترحات تري أنها ستعالج الأشكال الاقتصادي دون الحاجة إلى إصلاح الدعم السلعي منها على سبيل المثال استعادة الأموال المنهوبة بالخارج وإعادة ولاية المالية على المال العام بالإضافة إلى سيطرة الحكومة على شركات القطاع العسكري بمكوناتهً المختلفة والتحكم في إنتاج وتصدير الذهب وغيرها وهي مقترحات جيدة في مضمونها وان كان جزء منها يصعب تحقيقه خلال الفترة الانتقالية.

بعيدا عن المعارضين لسياسية إعادة هيكلة الدعم فإنه من الصعوبة بمكان أن تستطيع الحكومة الانتقالية أو أي حكومة قادمة توجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية لتدعيم النمو و تحقيق التنمية دون مراجعة لسياسة الدعم السلعي الشامل فسياسة الدعم المطبقة حاليا بالإضافة إلي عبئها المالي منحازة لسكان المدن دون غيرهم كما تسهم في إبقاء الفقراء في دائرة الفقر بالحد من قدرة الاقتصاد علي النمو بالإضافة إلي أن تمويل الإنفاق عليها يستنزف الموارد الطبيعة مما قد يؤدي إلى حرمان أو خفض نصيب الأجيال المستقبلية فهي سياسة تحابي الحاضر علي المستقبل

تلقى المفاوضات المعقدة حول القضايا الاقتصادية الرئيسية أيضا بظلالها على أداء الحكومة الانتقالية ويتكون الفاعلون الرئيسيون من قوي الحرية والتغيير وهي تحالف عريض يضم قوي نداء السودان قوي الإجماع الوطني وكليهما يتكون من تحالف عدة أحزاب بالإضافة إلى تجمع المهنيين السودانيين ومجموعات مدنية أخرى

وبجانب قوي الحرية والتغيير هنالك حركات الكفاح المسلح التي تضم الجبهة الثورية والحركة الشعبية لتحرير السودان (شمال) جناح عبد العزيز الحلو وجناح مالك عقار وهنالك أيضا حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور وهي غير مشاركة في محادثات السلام المنعقدة بجوبا عاصمة دولة جنوب السودان القوي السياسة أعلاه تصنف كداعمة للحكومة الانتقالية إلا أن التباين الشاسع بين مكوناتها يحد من فعاليتها.

لا تؤيد جميع الأحزاب الحكومة الانتقالية حيث تتواجد في الساحة السياسية أيضا بعض التنظيمات الإسلامية المتحالفة مع بقايا حزب المؤتمر الوطني **(https://www.reuters.com/article/us-sudan-politics-ncp/sudans-ex-ruling-party-condemns-law-dissolving-it-to-continue-reforms-idUSKBN1Y31P8)** المحلول وهي ترى الحكومة الانتقالية كحكومة يسار وتسعي لإسقاطها من خلال الاحتجاجات وافتعال الأزمات المختلفة ولكن تظل لجان المقاومة وهي لجان شبابية غير حزبية كانت عماد الثورة وهي الفاعل الأكثر تأثيرا بما لها من قدرات على العمل السياسي الاحتجاجي المباشر

وإلى جانب الأحزاب المدنية يحتوي المكون العسكري السوداني على بعض التصدعات داخله حيث أن هناك فاعل أخر يتمثل في المكون العسكري بشقيه القوات المسلحة وقوات الدعم السريع ولكليهما مطامع في السلطة ويبدو هنالك تنافس خفي بينها وان كان المناخ السياسي بعد الثورة لن يتقبل أي انقلاب أو حكم عسكري مع ذلك يظل المكون العسكري يمثل التهديد الأكبر للفترة الانتقالية وللعملية الديمقراطية وان كانت تصدعات المكون المدنى تفهم في إطار التنافس السياسي فان التصدع والمواجهة بين أطراف المكون العسكري مخاطرة يتمنى الجميع عدم حدوثها

أدت هذه الصراعات السياسية على السلطة إلى جانب عدم الاتفاق على كيفية إدارة الاقتصاد إلى حالة من الشلل والركود في أداء المالية العامة فضلا عن أداء المؤسسات الاقتصادية الأخرى وبالتالي فإن تحسن الأداء المالي من جانب الحكومة الانتقالية لا يزال رهينة اختلاف الآراء بشأن أولويات الإصلاح وأساليب إدارة الاقتصاد

العقوبات الدولية وتحديات التحرير الاقتصادي

تمثل إعادة السودان إلى خارطة الاقتصاد العالمي ضرورة ملحة إذ انه بلا تدفقات أجنبية في شكل استثمارات ومساعدات تنموية وتحويلات عاملين وبدون علاقات وانفتاح على الأسواق العالمية يصبح من الصعب توقع تحقيق نهضة اقتصادية في ظل اقتصاد مغلق ومحاصر

ولسنوات طويلة مثلت العقوبات الأمريكية إحدى اهم أسباب تدهور الأداء الاقتصادي إلا أن أكثرها إيلاما هو الحصار الاقتصادي في العام الذي عزل السودان عن منظومة الاقتصاد العالمي ومؤسساته المالية فأصبح من غير الممكن استخدام الشبكات المصرفية للقيام بالتحويلات للعاملين بالخارج أو التحويلات المتعلقة بالتجارة الخارجية من صادر ووارد وغيرها كذلك حد الحصار من إمكانية الحصول علي قطع الغيار اللازمة للسكك الحديدية والطائرات كما قلل من فرص البعثات التعليمية وعطل نقل المعرفة والاستفادة من التقنيات الحديثة.

وفى هذا الصدد بذلت الحكومة الانتقالية منذ تشكيلها العديد من الجهود لمعالجة ملف العقوبات مع الولايات المتحدة الأمريكية ونتج عن الزيارات والاتصالات المتبادلة بين الطرفين الاتفاق على ترفيع مستوي التمثيل الدبلوماسي إلى درجة السفير

وبالإضافة إلى ذلك تم رفع العقوبات المفروضة على عدد من الشركات السودانية الخاصة في نيسان/أبريل الماضي **(https://www.france24.com/en/20200304-sudan-central-bank-announces-us-sanctions-lifted-on-157-companies)**. كما وأنه وفي إطار معالجة القضايا القانونية ضد السودان بالمحاكم الأمريكية تم دفع تسوية لأسر ضحايا المدمرة كول برغم ضيق ذات يد الحكومة الانتقالية. والآن يعمل البلدان على تسوية المطالبات المعلقة على الحكومة السودانية **(https://www.pri.org/stories/2020-05-25/state-dept-nearing-deal-over-1998-terrorism-victims-can-sudan-pay-it)** لكن العملية لم تكتمل بعد

إزالة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب يمثل تحدي حقيقي وذو تأثير مباشر علي نجاح أو فشل الحكومة الانتقالية فوجود السودان ضمن القائمة يحد من قدرته الاقتصادية في الحصول على الموارد اللازمة - على وجه الخصوص المساعدات المقدمة من مؤسسات التمويل الدولية كما وانه يدفع المصارف العالمية إلى عدم إكمال المعاملات المصرفية التي يكون السودان أحد أطرافها

إن حرمان السودان من المساعدات التنموية والقروض الميسرة وإحجام المصارف العالمية عن التعامل معه يجعل الحكومة الانتقالية رهينة وخاضعة لمساعدات دول لها أجندة سياسية مثل الأمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والتي يعتقد على نطاق واسع داخل السودان أنها ضد أي انتقال حقيقي يغير موازين القوي وينتج دولة ديمقراطية

رغم الجهود الحثيثة ودعوة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غواتريس لإزالة السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب ودعم تجربة الانتقال في السودان فإن التقدم مازال بطيئا الأمر الذي ولد شعورا لدي تيار عريض من السودانيين بان الإدارة الأمريكية لا ترغب في دعم عملية الانتقال الديمقراطي بالسودان وبالتالي في حال فشل تجربة الانتقال سيكون للولايات المتحدة النصيب الأكبر من اللوم بلا شك.

حل النزاعات وتكلفة بناء السلام

تشكل جروح السودان العميقة الناجمة عن عقود من الصراع تحدياً هائلاً للحكومة الجديدة فبعد انفصال جنوب السودان ظلت أقاليم دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق تعاني من ويلات الحرب وآلام النزوح وعدم الاستقرار تحقيق السلام هو أحد أهم أهداف الثورة وما يجعل السلام أولوية قصوى هو عدم إمكانية تحقيق استقرار اقتصادي واستدامة تنموية في ظل وجود مناطق حروب ونزاعات نشطة فالحرب تهزم الموازنة العامة وتعظم سلطات العسكر

وكما أن للحرب كلفة فإن للسلام متطلبات أيضا ففي الشق الاقتصادي هنالك حاجة لتوفير موارد ضخمة لمعالجة قضايا التعويضات وإعادة التوطين وإعادة الدمج والتسريح بالإضافة إلى تقديم الخدمات الأساسية توفير هذه الموارد تحدي لن يكن بمقدور الحكومة الانتقالية التعامل معه ولذا فإن خطاب رئيس الوزراء الخاص بطلب تشكيل بعثة أممية تحت الفصل السادس قد يمثل إحدى السبل لتوفير الموارد اللازمة لتحقيق السلام. ،يمثل هذا النوع من الجهود الدولية لبناء السلام إحدى الطرق لتوفير الموارد اللازمة لتحقيق السلام

إن وجود قيادة ذات رؤى وتحقيق الإدماج في الاقتصاد العالمي وتحقق السلام غير كافية لوضع الاقتصاد على مسار الاستدامة إذ لابد من توفر المؤسسات ذات الكفاءة والمقدرات الفنية والبشرية العالية والأمر الذي لا شك فيه أن ثلاثون عاما من الحكم الديكتاتوري أوجدت مؤسسات بالية ذات كفاءة متدنية بفعل التمكين السياسي والعشائري ترافق معها فساد مستشري وبيئة قانونية غير فاعلة إن ضعف المؤسسات (قوانين ومنظومات) يحد من فعالية تنفيذ برامج الحكومة الانتقالية ويستدعي الشروع في الإصلاح المؤسسي بالتوازي مع الإصلاحات الاقتصادية.

هشاشة البني السياسية بأحزابها المشاكسة وحركاتها المسلحة ومكونها العسكري تتطلب ولنجاح تجربة الانتقال المدني أن تتوفر لقادة التغيير مهارات تفاوضية ومقدرات على المناورة وربما رقابة دولية أو إقليمية مع إيجاد آليات لتبادل الآراء ووجهات النظر مع أطراف الخارطة السياسية والاتفاق على تقديم الأجندة الوطنية على ما سواها. تجارب الانتقال من نظام ديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي تتضمن سلسلة من الصعود والهبوط الكثير النجاحات والإخفاقات فالمسار ليس خطيا ونجاح الانتقال يعتمد على إدراك قادة

التغيير للتحديات الجمة التي تكتنف مساره واستعدادهم للعمل معا لتجاوزها كما يجب على المجتمع الدولي ان يعترف بهذه الجهود وأن يبذل قصارى جهده لضمان نجاح السودان الجديد فبوعي القيادة وهمة الشباب الثائر وبدعم الأصدقاء والقليل من الحظ قد نشهد نجاح تجربة الانتقال وتخلق سودان مختلف. ❖

موصى به

BRIEF ANALYSIS

Iran Takes Next Steps on Rocket Technology

/ /

◆

Farzin Nadimi

(/policy-analysis/iran-takes-next-steps-rocket-technology)

تحليل موجز

السعودية تُعدّل تاريخها وتقلّص من دور الوهابية

فبراير

◆

سايمون هندرسون

(ar/policy-analysis/alswdyt-tudwl-tarykhha-wtqlws-mn-dwr-alwhabyt/)

BRIEF ANALYSIS

Targeting the Islamic State: Jihadist Military Threats and the U.S. Response

February 16, 2022, starting at 12:00 p.m. EST (1700 GMT)

◆

Ido Levy ,
Craig Whiteside

(/policy-analysis/targeting-islamic-state-jihadist-military-threats-and-us-response)